اللفظية او جعل الاسم الخ لاريب في زواله بالعامل اللفظي فاتضح ان كان
رافعة لاسمها لفظا ومحلا فافهم وثانيهما ومذهبه ان العامل في اسم ان هو ان وهو
اجماع لكن في اللفظ فقط وفي المحل خلافا للكوفيين وان العامل في الخبر هو ان
لا اسمها خلافا للكوفيين ايضا وعلم ان ذلك مذهبه من قوله عكس ما لكان من عمل
اي فان ان ناصبة لاسمها لفظا ومحلا كما ان كان رافعة لاسمها لفظا ومحلا واذ قد
عرفت هذا فنقول قوله وجائز البيت نص في جواز نحو ان زيدا قائم وعمرو
وان عمرا معطوف على محل اسم ان وقد علمت من مذهبه انه ليس له محل مرفوع
ولا يصح عطف مرفوع على منصوب اذ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه
فاندفع هذا الوجه وحكى السيوطي في شرحه قولا اخر انه معطوف على محل ان مع
اسمها وهي عبارة الجزولي وهي مشكلة لان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل
لكانت مع اسمها مبتدا والمبتدا هو الاسم المجرد وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى
العبارة الاولى وعلى كل فلا يلائم واحدا من القولين مذهب الناظم وانما يلائم مقالة
الكوفيين القايلين ان ان لم تعمل في الخبر شيئا بل هو باق على رفعه الاصلي بالمبتدا
اذ لا وجه لقولهم الا ما ذكر من ان ان كالعدم باعتبار الرفع فلم تزل الابتدا الا
لفظا فقط وقد نص ابن المصنف على عدم جواز ان يكون معطوفا على محل ان مع
اسمها من الرفع بالابتدا وعلله بانه يلزم منه تعدد العامل في الخبر قال اذ الرافع
للخبر في هذا الباب هو الناسخ للابتدا وفي باب المبتدا هو المبتدا فلو جيء بخبر واحد
لاسم ان ومبتدا معطوف عليه لكان عامله متعددا وانه ممتنع قال ولهذا
لا يجوز رفع المعطوف قبل الخبر لا تقول ان زيدا وعمرو قايمان وقد اجا

في غير هذا الباب

الكسائي بناء على ان الرافع للخبر اسمها معطوفا عليه راجعه في باب المبتدا والخبر انتهى
وقال شيخ الاسلام في حاشيته بعد ذلك وبذلك علم ان في جعل محل ان واسمها او محل
اسمها معطوفا عليه وجعل عمرو معطوفا عليه تسمحا فان قلت هل يتخرج على قول
البصريين ولا يلزم منه ان يزول الابتدا لفظا ومحلا بل لفظا فبطلان ان
انما عملت في لفظه لا في محله وباق على رفعه بالابتدا وان لزم توارد عاملين مختلفين
احدهما في اللفظ والاخر في المحل على معمول واحد هو الاسم كما في نحو بحسبك
درهم ممنوع لان الابتدا الذي هو التجرد كما تقرر اولا زال بوجود الناسخ
وعلى التنزل فيلزم توارد عاملين مختلفين على معمول واحد هو الخبر كل منهما
عامل في لفظه ومحله وهو ممتنع وقد منع عطفه على محل الاسم ايضا في التوضيح
وعلله بان الرافع لمحل الاسم في مسئلتنا الابتدا وقد زال بوجود الناسخ
قال شارحه وهو ان وان ولكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي
وارتضى اعني الموضح انه مبتدا حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه فيكون
من عطف الجمل وقال ان المحققين من البصريين عليه ونص في المغني على ان العطف
على المحل له عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في
الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقايم وما جاءني من امراة ان تسقط
الباء فتنصب ومن فترفع فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني اذ
لا يجوز مررت زيدا وقوله تمرون الديار ضرورة الثاني ان يكون الموضع بحق
الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي للشروط
الاصل اعماله لا اضافته الثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل وابتناء على هذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)